

### "أوجيرو": نحاس اقتحم مستودعات الدكوانة لإثبات وجود أسلاك "نيوبرن" المستخدمة

الهيئة اللبنانية، لأن دورها هو توفير الخطوط الهاتفية ما بين اللعب والمراكز الهاتفية".  
 واذ اشارت الى ان شركة "كابلات لبنان" تزود "أوجيرو" حاجاتها من الكوابل الهاتفية لها في ذمة الهيئة مليون و200 الف دولار ويمكن مراجعة مسؤولي الشركة في هذا السياق، لفتت الهيئة الى انه منذ انشائها عام 1972 لم تشهد هذا المستوى من التعامل السلبي والتشكيك وانعدام السيولة وتراكم الديون عليها (20 مليار ليرة)، في حين ان المستحقات العائدة الى الموردين والمتعهدين مع فواتيرها الافرادية اودعت مكتب الوزير المستقيل والمراجع المعنية. ولم يشأ الوزير الرد عليها رغم انه طلب بكتاب مؤرخ في 13 تموز 2010 ايداعه بيانا شهريا بالنفقات الفعلية اعتبارا من 2010/6/1. وقد واظبت الهيئة على توفير المستندات اللازمة ورفعت البيانات الشهرية بصورة دورية منتظمة ولم يجر حتى اليوم تسديد أي منها".  
 وتعمدت "أوجيرو" وضع الرأي العام بكل التفاصيل ولموظفيها وقطاع الاتصالات برمته، والعرقلات التي يضعها الوزير المستقيل وبالأرقام، لغايات كيدية معروفة الاهداف".

الهيئة من ديوان المحاسبة يوم الخميس 24 آذار بأن مبلغ الـ 100 مليار ليرة سيصرف للهيئة في حد أقصى الثلاثاء 29 آذار.  
 ولفت الى ان "كمية الاسلاك المشار اليها (200 كيلومتر) هي حاجة أنية محدودة جدا، وتشكل جزءا صغيرا من الشبكة الهاتفية لا بل هي النقطة النهائية من الشبكة (سلك واحد يربط العلبة الهاتفية باشتراك هاتفي واحد) والكمية التي اثار حولها الوزير الضجة الاعلامية لا تكفي لاكثر من اسبوعين، "غير ان ثمة انقطاعا تاما لبعض انواع الكوابل النحاسية التي تستعمل هوائيا واراضيا والتي من شأنها في حال لم تتوافر، تعطيل أشغال الصيانة الهاتفية على كل الاراضي

اعلن المكتب الاعلامي لهيئة "أوجيرو" في بيان، ان وزير الاتصالات شربل نحاس "عمد الى اقتحام مستودعات الدكوانة التابعة للهيئة بحجة اثبات ان لديها الاسلاك المسماة "نيوبرن" التي تستعمل للوصلة النهائية ما بين علبة التوزيع النهائية وهاتف المشترك".  
 ووضح البيان ان الاسلاك موضوع الاقتحام تم تسلمها واودعت مخازن الهيئة في الدكوانة يوم السبت 26 الجاري على سبيل التسليف من شركة "كابلات لبنان" من دون حجز أي اعتماد لشرائها، بعدما تعذر توفير الاموال اللازمة لها بسبب تعنت الوزير بعدم دفع مستحقات الهيئة البالغة 92 مليار ليرة، وبناء على الوعود الأكيدة التي تلققتها

### تحذير من الترددات غير المرخص لها

دعت الهيئة المنظمة للاتصالات في تعميم رقم 1/ 2011، "أصحاب المباني والعقارات ومراكز البث أو الأبراج المعدة لتكوين هوائيات، الى عدم تركيب أي أجهزة اتصالات في أملاكهم الخاصة أو المستأجرة ما لم يكن المشغل الجديد قد حصل من الهيئة المنظمة على ترخيص باستعمال الأجهزة المنوي تركيبها.  
 وستتخذ في حق المخالفين الإجراءات القانونية والقضائية المناسبة".  
 وذكرت بأن أي استخدام لترددات من دون ترخيص مسبق منها، "يعتبر مخالفا للقانون ويعرض صاحبه للملاحقة القانونية والقضائية".